معوقات التنمية في المجتمع العراقي

م.م.محمد جميل احمد
كلية الاداب /الجامعة المستنصرية

الخلاصة:

يعد موضوع التنمية من الموضوعات الحساسة المهمة في حقل الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاختصاصات الاخرى ذات العلاقة لما ينطوي عليه من ابعاد وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات ارتباط مباشر بحياة الانسان في كل انحاء العالم لذا تزايد الاهتمام بهذا الجانب سواء على المستوى المحلي او الدولي كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة الاغاثة الدولية وغيرها بغية الوصول الى الحلول المناسبة التي يمكن ان تساعد في تنمية المجتمعات وانتشالها من الواقع المؤلم والماساوي ولا سيما المجتمعات النامية التي تعيش في ظروف صعبة للغاية ومنها المجتمع العراقي الذي عانى معاناه شديدة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر ، حيث الصراعات السياسية المستمرة والحروب والحصار الاقتصادي والنزاعات الطائفية والسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة الامر الذي ادى الى اعاقة مشاريع التنمية في المجتمع العراقي وبالتالي انعكست هذه الاوضاع سلبا على الاحوال المعيشيةلافرد المجتمع وللخروج من اشكالية معوقات التنمية يتطلب منهجا ميدانيا للتداخلات الاجتماعية والثقافية والسياسية والادارية التي تعانيه الادارة العراقية اليوم .

لقد تضمن البحث اربعة محاور ، تناول المحور الاول الاطار العام للبحث ، وقد تضمن مواضيع ناقشت مشكلة الدراسة واهميتها وهدفها ومنهجيتها وكذا تعريف اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث ، فضلا عن الاتجاهات النظرية التي فسرت التنمية اما المحور الثاني فتطرق الى معوقات التنمية ، بالتركيز على خمسة نقاط هي (المعوقات السياسية ، الفساد الاداري والمالي ، المعوقات الاقتصادية المعوقات الاجتماعية والثقافية الحروب والنزعات الداخلية) اما المحور الثالث فتناول الاثار المترتبة من اخفاقات التنمية اما المحور الرابع فتضمن المقترحات .

وتحددت مشكلة البحث بان العراق قد عانى منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين من اشكالية حقيقية في البرنامج التنموي ، وبالتالي فشل هذا البرنامج بعد سلسة من الازمات والحروب اخرها سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ والذي وضع العراق تحت ظروف قاهرة اذ اصبح البلد يحتاج الى جهود جبارة من اجل تذليل معوقات التنمية ، ولعل ابرز المعوقات اليوم هو غياب الرؤية السياسية

والتخطيط العلمي بعد انتشار الفساد الاداري والمالي بمعظم مفاصل الحياة في المجتمع العراقي ، فضلا عن غياب القطاع الخاص وتدهور الخدمات وارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى التعليم والصحة ناهيك عن مشكلات الاسكان والاثار المترتبة عليها ، وغير ذلك من المعوقات التي باتت تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع العراقي وعلى الاصعده كافة .

اما اهمية البحث فتبرز اهميتها الحيوية في العالم اليوم ، فانها تزداد اهمية في مجتمع مثل (العراق) لذا فان البحث يحاول ان يصف الظاهرة بغية زيادة المعرفة النظرية في واقع التنمية ومعوقاتها في العراق اليوم وكذلك تبرز اهمية البحث في كونه ايضا يحاول الوصول الى الجوانب النظرية التي يمكن تطبيقها على الواقع بغية زيادة المعرفة التطبيقية عن المجتمع العراقي في الوقت الحاضر .

اما اهداف البحث فهي يسعى البحث الى كشف المعوقات الاساسية للتنمية ، بكشف الاثار التي تركتها هذه المعوقات على تعطيل التنمية وبالتالي انعكاساتها على واقع الانسان اليوم .

وقد خرج البحث بنتائج اهمها

١- ان معظم الحكومات التي حكمت العراق لم تكن لها برامج تنموية حقيقة تخدم فيها المجتمع ، بسبب المحسوبية والمصالح الشخصية التي تحافظ على وجودها .

٢- لقد عانا المجتمع العراقي ظروف قاسية بسبب السياسات الخاطئة لبعض الحكومات والتي جرت البلاد الى حروب دامية انعكست سلبا على واقع التنمية في المجتمع العراقي .

٣- لاتزال الثقافة العراقية تعاني من قيود عدة اسهمت الى حد كبير في عدم النهوض بواقع الفرد العراقي نحو الرفاة والتنمية .

٤- يمثل الفساد الاداري والمالي المستشري في معظم مفاصل الحياة ، العقبة الحقيقية اما مشاريع التنمية وتطوريها .

٥- ان معظم البرامج التنموية كانت محدودة في مجالات معينة ولم تكن هناك خطة شاملة مدروسة بشكل علمي .

٦- لقد تركت اخفاقات برامج التنمية في العراق اثارا سلبية على مستوى الخدمات المقدمة للافراد وسواء اكانت في مجال التعليم او الصحة او غيرها من الضروريات التي تؤثر في حياة الانسان اليومية .

المقدمة

يعد موضوع التنمية من الموضوعات الحساسة المهمة في حقل الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاختصاصات الاخرى ذات العلاقة لما ينطوي عليه من ابعاد وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات ارتباط مباشر بحياة الانسان في كل انحاء العالم لذا تزايد الاهتمام بهذا الجانب سواء على المستوى المحلي او الدولي كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة الاغاثة الدولية وغيرها بغية الوصول الى الحلول المناسبة التي يمكن ان تساعد في تنمية المجتمعات وانتشالها من الواقع المؤلم والماساوي ولا سيما المجتمعات النامية التي تعيش في ظروف صعبة للغاية ومنها المجتمع العراقي الذي عانى معاناه شديدة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر ، حيث الصراعات السياسية المستمرة والحروب والحصار الاقتصادي والنزاعات الطائفية والسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة الامر الذي ادى الى اعاقة مشاريع التنمية في المجتمع العراقي ، وبالتالي انعكست هذه الاوضاع سلبا على الاحوال المعيشيةلافرد المجتمع وللخروج من اشكالية معوقات التنمية يتطلب منهجا ميدانيا للتداخلات الاجتماعية والثقافية والسياسية والادارية التي تعانيه الادارة العراقية اليوم ، فمثل هذه المهمة في غاية الصعوبة مالم تجري دراسات وابحاث علمية جدية في الاختصاصات ذات العلاقة تضع تصورات نظرية تكون بمثابة دليل عمل لاجراء دراسة الواقع ومعرفة حقائقه ميدانيا والخروج بحلول اجرائية عن طريق تشريع قوانين تدعم مشاريع التنمية ، واجراء كهذا لا يخرج عن اطار اصلاح اجتماعي وسياسي واقتصادي وتقني شامل ، يتطلبه بناء الدولة الحديثة ولفهم هذه المسألة ينبغي عدم اغفال تجربة الادارة العراقية خلال خمس وثمانين عاما من عمر الدولة العراقية ، وما انطوت عليه من تقاليد ادارية عريقة كفؤة واداء عد متميزا بين تجارب اقليمية وعربية ، لولا الانتكاسات الخطيرة التي تعرض لها نتيجة جهل السياسين حقيقة امكانية هذا التطور، مع هذا احتفظت الادارة العراقية بتقاليد واصول جيدة نوعا ما الا ان انهيار الحكومة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما رافقتها من تدهور امني واقتصادي ، قد جعل من محاولة جمع شتات تلك التقاليد لا يتناسب وحاجة المجتمع الفعلية ، وقد ساعد ذلك على ظهور وانتشار مظاهر الفساد الاداري المالي على نطاق واسع في اجهزة الدولة المختلفة ، اذ تم استغلال تلك الاوضاع من بعض المسؤولين لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية الحقت بالبلد اضرارا فادحة وتركت اثارا اجتماعية واقتصادية على المجتمع بكامله ، والشيئ المهم الذي يمكن ان نلحظة اليوم هو تنامي الشعور الوطني وعلى مستويات محتلفة ، بضرورة الخروج من هذه الازمة والارتقاء بالواقع العراقي نحو الافضل .

لقد تضمن البحث اربعة محاور ، تناول المحور الاول الاطار العام للبحث ، وقد تضمن مواضيع ناقشت مشكلة الدراسة واهميتها وهدفها ومنهجيتها وكذا تعريف اهم المفاهيم المتعلقة

بموضوع البحث ، فضلا عن الاتجاهات النظرية التي فسرت التنمية اما المحور الثاني فتطرق الى معوقات التنمية ، بالتركيز على خمسة نقاط هي (المعوقات السياسية ، الفساد الاداري والمالي ، المعوقات الاقتصادية المعوقات الاجتماعية والثقافية ، الحروب والنزعات الداخلية) اما المحور الثالث فتناول الاثار المترتبة من اخفاقات التنمية ، اما المحور الرابع فتضمن المقترحات .

اولا : الاطار العام للبحث :

١- مشكلة البحث :

تمثل التنمية اليوم من اهم مقومات المجتمع الانساني المعاصر ، اذ تتناول موضوعات ذات ارتباط قوي بحياة الانسان ولا سيما الخدمات المقدمة وفي شتى المجالات سواء اكانت في مجال التعليم او الصحة او الجانب الاقتصادي ..... وهي بذلك يمكن ان ترتقي بالانسان نحو الافضل من خلال البرامج التنموية الهادفة ، وبما ان العراق قد عانى منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين من اشكالية حقيقية في البرنامج التنموي ، وبالتالي فشل هذا البرنامج بعد سلسة من الازمات والحروب اخرها سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ والذي وضع العراق تحت ظروف قاهرة اذ اصبح البلد يحتاج الى جهود جبارة من اجل تذليل معوقات التنمية ، ولعل ابرز المعوقات اليوم هو غياب الرؤية السياسية والتخطيط العلمي بعد انتشار الفساد الاداري والمالي بمعظم مفاصل الحياة في المجتمع العراقي ، فضلا عن غياب القطاع الخاص وتدهور الخدمات وارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى التعليم والصحة ناهيك عن مشكلات الاسكان والاثار المترتبة عليها ، وغير ذلك من المعوقات التي باتت تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع العراقي وعلى الاصعده كافة .

٢- اهمية البحث :

تعد التنمية من العوامل الاساسية في تطور المجتمع وطالما تبرز اهميتها الحيوية في العالم اليوم ، فانها تزداد اهمية في مجتمع مثل (العراق) لذا فان البحث يحاول ان يصف الظاهرة بغية زيادة المعرفة النظرية في واقع التنمية ومعوقاتها في العراق اليوم وكذلك تبرز اهمية البحث في كونه ايضا يحاول الوصول الى الجوانب النظرية التي يمكن تطبيقها على الواقع بغية زيادة المعرفة التطبيقية عن المجتمع العراقي في الوقت الحاضر .

٣- اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الاتي : -

أ – يسعى البحث الى كشف المعوقات الاساسية للتنمية .

ب – كشف الاثار التي تركتها هذه المعوقات على تعطيل التنمية وبالتالي انعكاساتها على واقع الانسان اليوم .

٤- مفهوم التنمية :

يرى بعض الباحثين ان التنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع عن طريق وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف الى النهوض بحياة الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وفي جميع القطاعات ولمختلف المجالات والميادين وعلى جميع المستويات [١] .

وهناك من عد التنمية الشاملة بأنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية – اجتماعية – اقتصادية تسمح بتحقيق نمو المجتمع ورفاهية الافراد [٢]

اما برنامج الامم المتحدة الانمائي فقد اطلق مصطلح التنمية البشرية على عملية التنمية المرغوبة ، وعرفها تعريفات عدة اخرها ما وصفه تقرير ١٩٩٤ بأنها نموذج للتنمية (يمكن جميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى اقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات افضل توظيف لها في جميع الميادين وهو يحمي ايضا خيارات الاجيال التي لم تولد بعد ، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل) [٣] .

٥- منهجية البحث :

يحاول البحث تطبيق المنهج الوصفي ، بغية وصف الظاهرة بصورة تفصلية ودقيقة في ظروفها الحاضرة او الانية من خلال جمع الحقائق وتحليها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها ومن ثم الخروج بنتائج علمية بشأن هذه الظاهرة المدروسة وكذلك يحاول البحث استعمال المنهج التاريخي ، من اجل استحضار تاريخ الظاهرة وفهم تداعياتها المتداخلة بين الماضي والحاضر .

٦- الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية :

هناك اتجاهات نظرية كثيرة تناولت وفسرت عملية التنمية كلا حسب توجهاته وميوله وسنعرض بعض هذه الاتجاهات بشئ من الايجاز ، ونذكر منها : [٤]

أ- الاتجاه الاجتماعي :

يتبى هذا الاتجاه عالم الاجتماع المعروف (اوكست كونت) اذا انطلق في ارائه عن الدين من الفكر العلماني ، ومن المنهج الوضعي ، اذ حول الوضعية الى دين واعتبر الدين اهم الاوضاع الملازمة للمجتمع ، وانه اذا تواجد فانه يؤدي الى الأوطان بالنسبة للانسان ، واطلق على هذا الدين (ديانة الانسانية) وجعله شعارا هاما في الحياة الانسانية ، وهو يتركز على ثلاث مبادئ هي (الحب هو المبدأ ، والنظام هو الاساس ، والتقدم هو الغاية) .

ب – الاتجاه الاسلامي :

لو نتأمل القران الكريم والسنة النبوية المطهرة ، لوجدنا ان هناك ايات واحاديث كثيرة تحث الانسان على الانتاج والعمل على استثمار الموارد المتاحة مادية ام بشرية ام مالية ، وتوظفها بما يحقق اعلى عائد ممكن في اطار الضوابط الشرعية التي تحول دون الانحراف ، والتي تحقق التوازن الدقيق بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وقد اكد الاسلام اهمية الثروة والمال واعطاها ما يستحقانه من قيمة واقعية ويدعو الاسلام الى تحصيل الثروات والى التملك الحلال والى الضرب في الارض وابتغاء الرزق ، وقرن الاسلام بين الايمان والعمل الصالح ، واعلى من قيمة العمل اليدوي ، فمجتمع الانبياء كانوا من العاملين اعلاء العمل والجهد ، وعمل الاسلام على ايجاد بيئة اقتصادية سليمة في اهتمامه وحثه على العمل ، ونبذ البطالة والكسل ، ومحاربة الفقر وحثه على استغلال نعم الله (الموارد) على اختلاف اشكالها ، وجعل ذلك بمثابة عبادة يتقرب بها الانسان الى الله سبحانه وتعالى .

والعدالة الاجتماعية ركن اساسي في الاقتصاد الاسلامي ، ومبدأ اوجده الاسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الاسلامي من عناصر وضمانات تكفل لهذا النظام قدرته على تحقيق العدالة الاسلامية ، وتنطوي هذه الصورة الاسلامية على مبدأين عامين لكل منهما خطوطه العامة ، احدهما مبدأ التكافل الاجتماعي والثاني مبدأ التوازن الاجتماعي .

ج – الاتجاه المثالي :

يبرز هذا الاتجاه بوضوح في افكار واراء العالم (ماكس فيبر) اذ ركز على اثر الاتجاهات الدينية والثقافية وكذلك العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية واثرها على سلوك الافراد ، ولاسيما السلوك الاقتصادي واحداث التنمية ، واعتبر ان التمسك الدين والاخلاق يعد من اهم اسباب تقدم المجتمعات ، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الافكار الدينية من ناحية والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية اخرى فالقيم والاخلاق والمثل هي التي توضح وتكشف عن معاني الفعل والظواهر .

هـ – الاتجاه الانتشاري :

تعتمد افكار وتوجهات هذا الاتجاه على فكرة مؤداها بأن العالم ينقسم الى قسمين الاول يمثله العالم الثالث وهو تقليدي ، اما القسم الثاني فهو العالم الصناعي الليبرالي وهو حديث ، وان البلدان الاولى مشدودة بحتمة التحديث نحو الثانية ، ومن ثم فأن عملية التحول تجري في اتجاه واحد من التقليد الى الحديث ، فالعناصر الثقافية تنتقل من عواصم الدول المتقدمة الى عواصم الدول النامية ، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصم الاقليمية ، الى ان تسود في النهاية كل مناطق واقاليم هذه الدول ويتم ذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة .

ه – الاتجاه التطوري :

يركز هذا الاتجاه على نظرية (والت روستو) التي تقول بانه لا يمكن لاي مجتمع ان يصل الى درجة عالية من النمو الا بعد ام يمر بمراحل معينة مثل المجتمع التقليدي ، ومرحلة التهيؤ للانطلاق ، ومرحلة الانطلاق ، ومرحلة الاتجاه نحو النضج ومرحلة الاستهلاك الواسع الوفير ، ومرحلة ما بعد الاستهلاك ، وهذه المراحل مشتقة من تحليل رستو للثورة الصناعية في بريطانيا ، وهي مراحل تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة ، وقد حدد رستو مرحلة الانطلاق بأنها : (ينبوع كبير لحياة المجتمعات الحديثة) تستمد منه طاقتها عندما يتم ازلة العقبات عن طريق النمو الاقتصادي ، لذلك فأن تراكم راس المال والاستثمار ينظر اليها اصحاب نظريات التحديث على انهما القوتان الرئيسيتان للتنمية .

و – نظرية التبعية :

انتشرت هذه النظرية في ستينات القرن العشرين ، ويؤكد اصحابها على ان النظم الغربية هي سبب البلاء والتخلف بالنسبة لكل مجتمعات العالم في اسيا ، وافريقيا ودول امريكا اللاتينية ، فقد رفضوا افكار نظرية التحديث باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي لبلدان امريكا اللاتينية ، فالاستعمار والامبريالية استنزفت مستعمراتها وشوهت اقتصادياتها ، واصابته بازدواجية وعمه التخلف .

ورفض اصحاب التبعية رأي نظرية التحديث التي تدعي ان غياب التبعية يمكن يعزى الى غيبة القيم التحديثية الملائمة ، وان التوجه نحو البلاد الصناعية المتقدمة هو وحده الذي يفيد بشكل ايجابي بلدان العالم الثالث ، وكذلك رفض انصار مدرسة التبعية القول بأن تأثير المجتمعات المتقدمة ايجابي ، وقالوا بأن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم ، يعني التخلف المستمر لتلك البلاد التي يستغل الغرب ثروتها وفائضها الاقتصادي ، وبالتالي لا يجب النظر الى البدان الفقيرة على انها غير ناضحة او متخلفة في نموه الاقتصادي ، اذ لو اتيحت لها هذه الفرصة فسوف تنمو ، ولكن طالما

استمرت خاضعة لهيمنة الامبريالية الاقتصادية الغربية فسوف يستمر فقرها لذلك يوصي اصحاب نظرية التبعية بالاتي :

أ – تحطيم كل علاقة للعالم الثالث مع المتروبوليس الرأسمالي .

ب – يتم ذلك عن طريق تحدي الرأسمالية العالمية ، بواسطة الطبقة العاملة التي يجب ان تزيح الصفوة المحلية عن طريقها .

ج– يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث .

ثانيا : معوقات التنمية :

هنالك معوقات كثيرة عدت عقبات حقيقية للتنمية في معظم دول العالم النامي والمنطقة العربية خصوصا ومنها العراق يمكن اجمالها بما يلي :

١ – المعوقات السياسية :

شهدت العديد من الدول تغيرات ظاهرية في التركيبة الدستورية ، الا ان البنية السياسية والحياة السياسية في الدول العربية ومنها العراق لم تتغير في العمق ، اذ ان اتخاذ القرارات ما يزال محصورا في نطاق نخبة صغيرة جدا ، تحكم من دون ان تدعمها الية مؤسسية مصممة لكي تعد القرارات الاكثر عقلانية ومن غير قيود يمارسها راي عام منظم [٥] مع وجود ادارات ذات توجهات تقليدية محافظة ونزعات فردية ، يشغلها التسيير والمحافظة على الوضع القائم ، اكثر من انشغالها بالتغيير وتهيئة شروط التنمية [٦] ، فضلا عن ان هذه الدول غارقة في التبعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة والاشتراكية القوية والميل اليها [٧] وقد مثلت المعوقات السياسية المعوق الاكثر وضوحا باعتبار ان الجانب السياسي له الحصة الاكبر في قضايا التنمية وتطور البلدان انطلاقا من طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة وموقف تلك الانظمة من المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها لا سيما ان مسألة تأسيس الدول (الكيانات القطرية) ظاهرة حديثة وكان العراق واحدا من تلك الكيانات التي تأسست على انقاض ولايات كانت تدين للسطان العثماني [٨] ، لذلك يمكننا القول ان تأسيس مثل حالة انقطاع كلي عن الماضي وهذا ما اثر بشكل كبير على واقع البلد وخططه كونه قد ارتبط مع البريطانيين بـ (نظام الانتداب) الذي يفرض على المناطق غير المؤهلة لادارة نفسها ، لذا فقد استمر هذا النظام حتى عام ١٩٣٢ الذي اعلن فيه استقلال الدولة العراقية [٩] .

وعلى الرغم من ان هذا المفهوم الذي يحوي في طياته معان كبيرة تنعكس على تقدم البلد وازدهاره ، الا انه فوجئ باحداث داخلية * اثرت على استقلاله السياسي وبالتالي اثرت سلبا على واقع التنمية الذي شهده البلد المستقل حديثا .

ونستمر في عرض الواقع السياسي والعوامل التي اثرت سلبا او ايجاباً في تحديد مساره حتى انتهت سنوات الثلاثينات بمقتل رأس الهرم بالسلطة (الملك غازي) هذه الحادثة التي احدثت انشقاقات وتناحرات بين السياسين من خلال الاتهامات التي وجهها بعضهم الى بعض ١٠ ، ولقد كان للاحكام العرفية التي اصدرت نتيجة للحرب العالمية الثانية ودور هذه الاحكام في توجيه السياسين نحو الاهتمام بواقع الحرب وما تتطلبه من استنزاف للقدرات المادية والبشرية ١١.

وقد بدأت خطط التنمية تتضح بشكل اكبر من خلال تأسيس مجلس الاعمار وزيادة نسبة عائدات النفط ، الا ان المتغيرات السياسية قد القت بظلالها على واقع البلد من خلال النشاط الحزبي للحركات السياسية السرية انذاك * ، حتى انتهى المطاف بسقوط النظام الحاكم وبداية عقد جديد من الانقلابات ** التي ادارها العسكر لعقد من الزمان ، واذا مابدأ عقد السبيعنات وما شهده الدخل القومي من ارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ حتى بدأت حركة من النمو الاقتصادي الا ان ما رافق تلك المرحلة من احداث جعل الحكومة السابقة تنشغل بحروب داخلية وخارجية اثرت في واقع الدولة السياسي حتى انتهى بها المطاف ولسوء ادارتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي الى سقوطها عام ٢٠٠٣ بعد دخول القوات الامريكية المحتلة الذي مثل مرحلة جديدة شهدها واقع البلاد السياسي ، وكما هو معروف للجميع بأن المتغيرات التي طرأت على البلاد لم تكن بالامر الذي يؤهلها في تقديم الخطط والمشاريع التي تدعم عملية التنمية بل نجدها قد ركزت على مسألة اساسية هي الجانب الامني تاركة الجوانب الاخرى كملفات شبه مغلقة ، ويبدو ان الاستقرار كان واحدا من اسبابه هي مسألة الصراع على السطلة والتناحر بين الاحزاب السياسية والمكونات المشاركة في العملية السياسية .

بناء على ماتقدم نستطيع ان نقف على بعض الاسباب السياسية التي عطلت بل اوقفت عملية التنمية ، فواقع الانظمة السياسية التي حكمت البلاد من حيث طبيعتها المشتقة بين الاتجاهات الفكرية العالمية التي سادت ، كانت وراء ذلك التفصيل كذلك كان لقصر عمر بعضها اثر كبير في البحث عن استقراره اولا ثم التفكير بالمسائل الاخرى ، ثم ما يلبث ان يتعرض لهزة قد تؤدي بذلك النظام ومجي نظام اخر لا يتجاوز عمره عمر الذي سبقه ، ناهيك من ان بعضها الاخر رغم طول المدة التي حكمها الا ان ادارته السياسية تميزت بالشمولية والتفرد بالقرار فضلا عن الشخصيات التي استلمت مصادر القرار لم تكن مؤهلة لمثل تلك المسؤوليات ، كما كان لغلبه المحسوبية بسبب التأثيرات القادمة من بطانة الحكام وغلبة العقلية الريفية في ادارة الحكم وادارة الثروات الكبيرة التي تتميز بها البلاد الاثر الاكبر في تراجع مشاريع التنمية .

٢- الفساد الاداري والمالي :

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد الاداري والمالي عالميا في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين ، نظرا للاثار السلبية التي تركها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد ظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد الاداري عنوانا رئيسا لها ، وقدم فيها الباحثون عرضا لصور الفساد ومظاهره وتحليلا لهذه الظاهرة والدعوة لمكافحتها والحد من انتشارها ولا سيما وان الفساد الاداري والمالي تحول من ظاهرة محلية الى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي (حكومات ، برلمانات ، منظمات غير حكومية ، رجال اعمال ، وسائل الاعلام المختلفة ، القطاع الخاص) لمواجهتها وابداء اكبر قدر من الاهتمام باعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد و وضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصر [١٢] .

وقد تضمن الفساد معان عدة ومن اجل التعامل السليم مع هذه المسألة ينبغي تقسيمها وتحليلها الى عناصرها الكثيرة وفي اوسع صورة يمكن استجلائها في هذا الميدان ، وصف الفساد بانه سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية ، وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر الرشوة الابتزاز ، واستغلال النفوذ والمحسوبية ، الاحتيال والاختلاس واستغلال (مال التعجيل) وهو المال الذي يدفع لموظف لتعجيل النظر في امر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصه بقضاء امر معين ، وعلى الرغم من ان كثير من الناس ينزعون الى اعتبار الفساد خطيئة حكومية ، الا ان الفساد موجود في القطاع الخاص ايضا بل ان القطاع الخاص متورط الى حد كبير في معظم اشكال الفساد الحكومي [١٣]

وبما ان الحديث عن الفساد الاداري والمالي في المجتمع العراقي كمعوق اساسي لمشاريع التنمية ، فهذا الحديث يزداد اهمية لا سيما اذا عرفنا ان العراق كدولة نامية قد تميزت عن باقي الدول بتقاليد اداريه مقدرة ومحترمة ، الا ان ما حصل في هذه الدولة من حروب وحصار اقتصادي قد انهك هذه التقاليد ليصل الامر في انهيارها الكبير بعد عام ٢٠٠٣ عندما انهارت الحكومة بكاملها فظاهرة الفساد الاداري والمالي ليس امرا بسيطا بل هو شكل من اشكال انهيار الحكومة وضياع المستقبل ، وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير بسبب غياب المحاسبة وغياب الرؤية في اتخاذ القرار المناسب باتجاهها وبالتالي شعور المفسدين بالحرية وعدم الخوف من المحاسبة والمعاقبة الذي هو في الاصل اصبح مستبعدا من حساباتهم ، فضلا عن غياب فلسفة ادارية واضحة ترسم ملامح التنظيم الاداري مما ساعد على تسهيل امر الاختلاسات وتحرير بعض المشاريع ذات المواصفات الرديئة من اجل الربح ، وبالتالي فأن الفساد قد ادى الى عدم استثمار امثل للثروات الطبيعية مما اخل بحقوق الاجيال الحاضرة

، كما اهمل او تجاهل حقوق الاجيال القادمة ، وهذا يعني ان اهم تهديد يمكن ان يحصل بسبب هذا الفساد هو عرقلة أي خطة للتنمية البشرية في البلاد .

٣- المعوقات الاقتصادية :

ان معظم البلدان النامية ومنها العراق تفتقر الى وجود المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتطورة ، وتعمل في ظل تقنية بدأئية وانتاجية منخفضة بشكل كبير ، مع اختلال هيكلها الانتاجي والسكاني [١٤] نتيجة اعتمادها على الخارج في الحصول على التقنية الحديثة التي لا تتلائم كثيرا مع خبرات افرادها ولا مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية ومستوى تطورها الاقتصادي لذلك عانت الدول النامية من سيادة الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة التي سعت لابقاء الدول النامية تابعة لها [١٥] .

هذا الحال لم يختلف عنه كثيرا في كثيرا في اقتصاديات الدول العربية ، اذ استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي ، وتعمق حالة التبعية وزيادة ارتباط الاقتصاديات العربية بالمراكز الصناعية للنظام الرأسمالي مع استمرار المستويات المنخفضة لمتوسط دخل الفرد في الغالبية الساحقة من الاقطار العربية ، وكذلك زيادة التفاوت في الدخول ، فضلا عن تنامي الديون الخارجية واعباء خدماتها على اقتصاديات معظم الدول العربية [١٦] .

مما يعني ان هياكل الانتاج الصناعي في الدول العربية لا تزال عاجزة عن تلبية الاحتياجات الاساسية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والعسكرية مما يزيد الحاجة لاستيراد هذه السلع من مراكز الدول المتقدمة الامر الذي يؤدي الى هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي ، بسبب ضعف القاعدة البشرية ، وضعف التعليم الجامعي ، ونقص التدريب الفني وتواضع مستوى التنمية البشرية ولا سيما في الدول العربية غير النفطية [١٧] .

وقد رأت مجموعة المحللين من خبراء التنمية ثلاث مشكلات في البدان النامية والفقيرة : اولها ، عدم قدرتها على انشاء المصانع الحديثة ، وثانيها حتى اذا ما استطاعت ، فلا توجد القدرة على ملاحظة التقنيات المتجددة ، ثالثها وهو ما اعتبره الاكثر اهمية ، وهو ان الملامح الثقافية لتلك البلدان عاجزة عن ملاحقة التطور [١٨] .

وبهذا تعد المعوقات الاقتصادية من اهم العوامل التي اثرت في خطط التنمية وذلك لارتباط الاخير بها باعتبارها ان كل ما يعيق التنمية او الذي يعد عاملا من عامل ازدهارها يرتبط بشكل او باخر بالجانب الاقتصادي ، لذلك ومن باب الالتزام بالحقيقة لا يمكننا ان نتجاوز تاريخ العراق المعاصر تحديدا منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فيه عام ١٩٢١ ، وعلى الرغم من ان الظروف

المحيطة ليست فقط بالعراق بل المنطقة عموما لم تكن مؤهلة للاهتمام بالجانب الاقتصادي وكما ذكرنا في مكان سابق – قد شهد ازمات اعاقته في عدم اخذ دوره بالكامل كما حدث في الازمة العالمية عام ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ثم المجاعة التي اصابت العراق عام ١٩٤٣ نتيجة الحرب العالمية الثانية ، لذلك لم تكن خطط التنمية واضحة في برنامج الدولة الاقتصادي انذاك ، وبقيت الضبابية السمة الابرز مع تعاقب الانظمة لانشغال كل نظام بالتداعيات التي تمر به والمتغيرات التي تفرض نفسها عليه ، فلم تكن هناك مؤسسات اقتصادية واضحة بها خطط وبرامج تهتم بهذا الجانب او محاولة تطوير ما عدا مجلس الاعمار الذي اسس عام ١٩٥٠ على الرغم من ان الخطط والمشاريع التنموية التي وضعها لم يستكمل الكثير منها حتى وقتنا الحاضر ، وهذا دليل على ان الجانب الاقتصادي لم تمنحه الحكومات المكانة المناسبة ، فضلا عن ان الاشخاص الذين تولوا مسؤولية تلك المؤسسات او الوزارت التي تهتم بالجانب الاقتصادي لم يكونا مؤهلين لتلك المسؤوليات ، بل لعبت انتماءتهم السياسية دورا في تلك المناصب ، وكان لرداءة الوسائل والالات المستعملة في تنمية هذا الجانب بكل انواعه (زراعي – تجاري – صناعي) لم تكن المستوى المطلوب وعلى الرغم من اعتماد الدولة على النفط الا ان هذا القطاع لم تشهد ادواته الخاصة بانتاجه تطورا ملحوظا مع ما شهده العالم من تطور تقني عال فالادوات والمواد التي تم استعمالها في استخراجه لاول مرة بقيت هي نفسها الادوات الى وقتنا الحاضر باستثاء عمليات الصيانة والترميم التي لا تسهم في زيادة الانتاج وتحسينه ، فضلا عن الكادر غير المدرب والذي لا يملك الخبرة والمهارة العالية .

غير ان توجيهات الحكومة الاخيرة تنذر بملامح خير في انعاش هذا القطاع عن طريق الاستثمار للشركات الاجنبية العالمية والذي يمكن ينعكس ايجابا على مشاريع التنمية في البلاد وبهذا الصدد ولا يمكن ان نغفل عن الجانب الزراعي الذي يعد المصدر الثاني بعد النفط في اعتماد البلد عليه من خلال المساحات الزراعية الكبيرة الصالحة للزراعة المتنوعة التي تسهم فيما لو استغلت بشكل صحيح في دعم العملية الاقتصادية ، اذ كانت وسائل الانتاج تتميز بردأئتها الملحوظة ، فالادوات التقليدية هي المستخدمة في عملية الزراعة كذلك ان هناك قصورا في توفير المستلزمات الخاصة بالزراعة من بذور عالية الجودة واسمدة كيمياوية تدعم زيادة الانتاج الزراعي ، وعلى الرغم من وجود مساحات كبيرة صالحة للزراعة لم يتم تغطيتها بشبكات الري عن طريق بناء السدود والاحتفاظ بمياه الامطار الغزيرة في فصل الشتاء ، كما يحتاج البعض من الاراضي الى الى عمليات استصلاح للتربة التي تميزت بملوحتها العالية ، اما الحديث عن القطاع الصناعي فلم يكن بأحسن حال من سابقه ، فهو الاخر يعاني رداءة في الانتاج نتيجة لمحدودية ودعم الدولة لهذا القطاع المهم ، الامر الذي انعكس سلبا في ضعف انتاجه وعدم تغطيته لحاجات السوق ، فضلا عن عدم قدرته لمنافسة البضاعة

الاجنبية المماثلة ، فالقيود التي تفرضها الدولة على عملية استيراد المعامل والمصانع والرسوم الكمركية العالية ، جعل الصناعيين يلجأون للاعتماد على المعامل المصنعة محليا ، ولا ننسى الكفاءات غير المدربة تدريبا حديثا ولا تمتلك المؤهلات العلمية الداعمة في زيادة الانتاج هذا من جهة وكان لرداءة الطرق بين العراق ودول الجوار عاملا مضافا في اعاقة التطور الاقتصادي فيما لو تميزت بعض تلك المصانع بوفرة انتاجيتها من جهة اخرى ، كما ادت طبيعة العلاقات مع بعض دول الجوار سلبا كانت ام ايجابا دورا في التأثير على مستوى الانتاج وزيادة الانتاج [١٩] .

٤- المعوقات الاجتماعية والثقافية

هذه المعوقات عديدة وغير محدودة تعاني منها غالبية الدول النامية ومنها العراق اذ تؤثر فيها وتقلل من رفاهية الانسان وتنمية المجتمع ، ومن اكثر هذه المعوقات خطورة انتشار الامية وبشكل مرتفع ، ناهيك عن نوعية وصفات المتعلم والامي او الجاهل ، فيعد من يلم بالقراءة والكتابة في البلاد النامية متعلما ، في حين يوصف الجاهل في اليابان من لا يجيد لغة الحاسوب هذا التدهور في مستوى التعليم يوازيه ترد كبير في مستوى الصحة لمعظم سكان هذه البلاد ، اذ يعانون من امراض متوطنة كالبلهارزيا والتهابات الكبد وغيرها وضاعف من هذا الحال الامراض الحاضرة الناتجة من مزيد من تلوث البيئة والفقر وسوء الخدمات الصحية ، اذ انتشرت الامراض السرطانية والامراض النفسية وغيرها من الامراض التي تفتك بالانسانية [٢٠] .

لقد رافق معضلة المرض تلوث المياه والتناقض في المياه الصالحة للاستخدام البشري ، فتشير احصاءات منظمة الصحة العالمية ان ٣٠% من سكان العالم لا يجدون مياه نقية صالحة للشرب كما ان نصف سكان العالم ليس لديهم صرف صحي ، ويموت يوميا اكثر من ٥ الالف طفل بسبب الامراض الناتجة من تلوث المياه ، فضلا عن تدني معدلات الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنقل والكهرباء والثقافة والسياحة وغيرها ، اذ يحرم منها الانسان في البلاد النامية نسبيا مقابل وفرتها في الدول المتقدمة [٢١] .

ان هذا الحرمان والتمييز في الخدمات الذي تعاني منه غالبية الدول النامية يمكن ان نلحظه في معظم مجتمعاتنا العربية ومنها مجتمعنا العراقي الذي يعاني اشد المعاناه في ظل الظروف الراهنة ، اذ لا يحصل ابناءه على التعليم والغذاء الكافي ، وتنتشر الامراض بين معظم فئات المجتمع ، ولا سيما الاطفال مع نقص حاد في مستوى الخدمات العامة ، الامر الذي ولد انعكاسات سلبية على التنمية البشرية في المجتمع العراقي .

وكذلك يمكن ان تشكل العوامل الثقافية من قيم وعادات وتقاليد عائقا خطيرا ، اما عملية التنمية ، فلو اخذنا جانب القيم الثقافية وتأثيرها في المجتمع لوجدنا ان هناك عددا من القيم المركزية في معظم المجتمعات والثقافات البشرية التي تنظم حولها اهم التوجيهات الاخلاقية والفلسفية للمجتمع وتسيطر على القسط الاكبر من الاحداث السلوكية والفعلية للاشخاص الاسوياء في المجتمع الذي يخضع لثقافة مشتركة تتأثر دائما بالقيم الثقافية السائدة فيه [٢٢] .

لذلك فان هناك مجموعة من القيم الثقافية تؤثر تأثيرا كبيرا في توجيهات الافراد في المجتمع العراقي ، اذ تنوع فيه القيم الثقافية كالقيم الاخلاقية والقيم الدينية فضلا عن القيم التي تخص العمل ، اذ ما زالت بعض الاعمال لا تحظى بقبول اجتماعي ، بسبب النظرة المتدنية لهذه الاعمال مثل بيع الخضروات وغيرها الامر الذي قد يحرم كثير من الافراد من العمل وفرص العيش الكريم ، وبالتالي فان هذه القيم تشكل عائقا حقيقيا للتنمية البشرية .

الحروب والنزاعات الداخلية :

تعد الحروب والنزاعات الداخلية من اكبر المعوقات التي تواجه الانسانية ، اذ تؤدي الى تدمير الحرث والضرع والبشر والموارد والفعاليات الانسانية بلا رحمة او حق ، وتقود لمخاطر عالمية مزمنة ، ناهيك عن التعصب واللجوء للقوة المسلحة لانتزاع الحق دون اعتبار للشرعية ، وهذا ما تقوم به الدول والعصابات واحزاب المعارضة والصراعات الحدودية الاقليمية وغيرها وتهدد هذه الصراعات الاستقرار والامن الانساني ، اذا يقتل من جرائها قرابة نصف مليون نسخة سنويا ، وتختلف اكثر من ٥ مليون لاجئ يعيشون في اسوء ظروف انسانية ، مما يعني المزيد من الدمار والاهدار لاستقرار ورفاهية الانسانية [٢٣] ، وبذلك تعد الحروب بأثارها المدمرة اخطر واشد المشكلات الاجتماعية عنفا على حياة الشعوب ، وقضاء مبرما على كل منجزاتها العلمية والحضارية ، وتهديدا مباشر لوجودها [٢٤] .

لقد واجهت معظم دول العالم حروب وصراعات دامية راح ضحيتها ملايين البشر وهدرت خلالها اموال طائلة كنفقات للحرب و التسليح ، وتعد الدول النامية اكثر الدول تعرضا للحروب والصراعات ، اذ كانت هدفا مستمرا للدول الكبيرة ذات النفوذ والقوة والتي عمدت الى السيطرة عليها لسلب خيراتها وطمس ثقافتها ، فقد خلقت وراءها اثارا سلبية لازالت تعاني منها حتى الوقت الحاضر.

ويعد العراق احد ضحايا الحروب والصراعات سواء التي وقعت على ارضه خلال التاريخ والتي شملت مناطق اخرى من العالم ، كالحربين العالميتين الاولى والثانية والتي تعد من الاحداث الكبرى التي اثرت على العراق لا سيما بعد ان اعتبرته الاطراف المتنازعة ساحة لخلافاتها ، حتى ان وقف اطلاق النار في الحرب العالمية الاولى جرى في منطقة (الشرقاط) جنوب مدينة الموصل *

وما لهذه الحربين من تأثير كبير على تطور البلد وازدهار التنمية فيه ، اذ خسر خلالهما خسائر مادية وبشرية هائلة ، قياسا لظروف وواقع تلك المرحلة التي كان العراق فيها شبه بلد ، لم تتوفر فيه دعائم البلدان ذات الاقتصاديات القوية ، علما انه لم يكن طرفا رئيسا في كلا الحربين اما في تاريخه القريب فقد خاض العراق في العقد الثامن من القرن العشرين حرب الخليج الاولى مع ايران طالت ثماني سنوات ، استنفر العراق كل امكانياته المالية والبشرية ، لا بل اوقفت الحكومة معظم المشاريع الكبرى والدعم الخاص لها بغية دعم الحرب ومتطلباتها ، ثم جاءت حرب الخليج الثانية ودخول العراق الى الكويت ، وبالرغم من قصر عمر الحرب الا ان تنائجها كانت مؤثرة بشكل واضح من خلال فرض الحصار الاقتصادي عليه ، وبالفعل كان هذا الحصار قاسيا على الواقع الاقتصادي للبلد ، حتى انعكس على معظم فئات المجتمع ولا سيما الفقيرة ، ولم تنتهي الاحداث المؤلمة في العراق الى هذا الحد بل جاءت احداث عام ٢٠٠٣ وما رافقتها من متغيرات على مستويات الدولة كافة ، ثم استمرار عملية تردي الوضع الامني وتحول معظم المناطق الى ثكنات عسكرية ، واهتمام الدولة بتوفير الامن بشكل رئيس من خلال اعلانها الحرب على الارهاب ، الامر الذي ادى الى اضعاف عملية التنمية في هذا البلد [٢٥] .

اما فيما يتعلق بالنزاعات الداخلية ، فلا يمكن ان نتجاوز الاحداث التي شهدها العراق بعد استقلاله عام ١٩٣٢ بمدة قصيرة من خلال ما يسمى (التمرد الاشوري) * ثم انتفاضة عشائر الفرات الاوسط عام ١٩٣٥ ، واستمرت الاحداث ذات الطابع العشائري ، ولا سيما ما كان يحدث بين العشائر من نزاعات دامية تستغرق وقتا طويلا من الزمن ، وهذا ما اثر على الواقع الامني للبلد وعدم امكانية الحكومات من تنفيذ معظم مشاريعها فضلا عن الخسائر البشرية التي تخلفها تلك النزاعات ، وبهذا الصدد لا يمكن ان نفعل دور الحكومة الكردية الذي استمر من اربعينيات القرن العشرين حتى منتصف الثمانينيات منه ، فقد كلفت الحركة الدولة الكثير من الاموال من اجل اخمادها وانشغلت الحكومات المتعاقبة بتهدئة الاوضاع بمنطقة كردستان في شمال العراق ، وكذلك الخلافات بين بعض الكيانات السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاساتها على بعض مناطق تواجدها ومن ثم امتداد ذلك الخلاف باتجاه الخلاف الطائفي وما صاحبه من عمليات قتل وتدمير وتهجير للسكان الامنين من مناطق سكناهم الى مناطق اكثر امنا واستقرارا ، فضلا عن استهداف العقول والكفاءات العلمية ، مما اضطرهم الى الهجرة الى خارج البلاد ، هذه الاوضاع وغيرها صرفت الحكومة عن السير في خطط التنمية ، لا بل اثر البعض حتى اوصلها الى مرحلة الفشل ٢٦ .

ثالثا : الاثار المترتبة من اخفاقات التنمية :

على الرغم مما تحقق من نجاحات وانجازات في الاداء الانمائي الذي يدعو الى التقدير في عدة بلدان في العالم الثالث ، ومنها عدد كبير من الاقطار العربية كدول الخليج العربي ، الا ان مناطق الفشل في الاداء التنموي تظل ذات حجم كبير مقارنة بمستوى النجاح والانجاز ، اذ انها كثيرا ما اتت بمكاسب وفوائد لذوي النفوذ والسلطة والثراء ، اكثر مما اتت للفقراء والمحرومين والضعفاء ، مما يعني ان هناك اخفاقا واضحا في الاداء التنموي وعلى نطاق واسع ، ويمكننا ان نلحظ ذلك الاحفاق من خلال استخدام مؤشرات عدة اهمها الجوع الذي تعانيه نسبة عالية من مواطني بلدان العالم الثالث و التفاوت المرتقع في توزيع الثروة والدخل ، ارتفاع معدلات البطالة وتماديها بطء التقنية الملائمة ، الانتشار غير المتكافئ للخدمات الطبية الرعاية الصحية ، وتفشي عدد من الامراض المستوطنة ورداء المسكن وصغر حجمه وافتقاره الى معظم الخدمات الاساسية ، في عدم توفير المياه النقية وتسهيلات المرافق الصحية في الاحياء الفقيرة ، العجز في مؤسسات النظام التربوي والتدريب التقني وانخفاض مستوياتها [٢٧] ، هذه المؤشرات الخطيرة الناجمة من اخفاقات التنمية ، زادتها خطورة ارتفاع معدلات الفقر بنسبة عالية اذ يعاني ٤٠% من سكان العالم ممن يتركزون في اكثر من ٧٠ دولة نامية من فقر مدقع يعيشون اسفل خط الفقر وبمعدل سنوي لا يتعدى ٤٠٠ دولار أي مايعادل دورا واحد يوميا يقضي به الانسان كل متطلبات حياته الاساسية والضرورية [٢٨]

يتضح مما ذكر انفا ، ان اخفاقات التنمية تؤدي الى تدهور كبير في كل قطاعات الحياة ، وبذلك تحرم ملايين البشر من العيش برفاهية ، وتقود ايضا الى مزيد من التخلف وعدم التقدم وصعوبة اللحاق بالركب العالمي الذي يفوقنا تطورا هذا ما يمكن ان نلحظه في المجتمع العراقي بشكل عام ، وكيف ان مشاريع التنمية فشلت في تحقيق اهدافها المرجوة ، نتيجة للاخفاقات المتكررة و المتراكمة ولمدة طويلة من مراحل تاريخ العراق الحديث والمعاصر وحتى يومنا الحاضر فقد انعكست سلبا على اوضاع المجتمع عامة والاسرة بشكل خاص ، وان اكثر ما يميز تلك المراحل هو وجود وانتشار الفقر وازدياد عدد الفقراء والمحتاجين في اغلب المناطق ولا سيما المناطق التي تقع في اطراف المدن ، اذ تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول والمستوى المعيشي لدى غالبية الاسر وتفشي الامية تفشيا كبيرا وانخفاض المستوى التعليمي لدى الافراد ، فضلا عن وجود بعض مظاهر السلوك السلبية التي تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع كظاهرة التسول والاحتيال والنصب وجرائم القتل والسرقة والسلب وتعاطي المخدرات والمسكرات ، وناهيك عن حالات التفكك الاسري وما يمكن ان تخلفه عن مأساة .

وبعد هذا العرض للاثار المرتبة من اخفاقات التنمية فقد اتضح من خلال البحث ما ياتي :

٧- ان معظم الحكومات التي حكمت العراق لم تكن لها برامج تنموية حقيقة تخدم فيها المجتمع ، بسبب المحسوبية والمصالح الشخصية التي تحافظ على وجودها .

٨- لقد عانا المجتمع العراقي ظروف قاسية بسبب السياسات الخاطئة لبعض الحكومات والتي جرت البلاد الى حروب دامية انعكست سلبا على واقع التنمية في المجتمع العراقي .

٩- لاتزال الثقافة العراقية تعاني من قيود عدة اسهمت الى حد كبير في عدم النهوض بواقع الفرد العراقي نحو الرفاة والتنمية .

١٠- يمثل الفساد الاداري والمالي المستشري في معظم مفاصل الحياة ، العقبة الحقيقية اما مشاريع التنمية وتطوريها .

١١- ان معظم البرامج التنموية كانت محدودة في مجالات معينة ولم تكن هناك خطة شاملة مدروسة بشكل علمي .

١٢- لقد تركت اخفاقات برامج التنمية في العراق اثارا سلبية على مستوى الخدمات المقدمة للافراد وسواء اكانت في مجال التعليم او الصحة او غيرها من الضروريات التي تؤثر في حياة الانسان اليومية .

رابعا : المقترحات

وفي هذا السياق ينبغي تقديم بعض المقترحات والتي ابرزها ما يلي :

١- اقامة الندوات والمؤتمرات وتقديم الدراسات والابحاث حول هذه المعوقات للكشف عن اسابها وعواملها وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكون قادرة على وضع اطار نظري يعتمد عليه في وضع برامج عملية تحدد خلالها الصلاحيات للمؤسسات والقائمين عليها .

٢- تشريع قوانين راداعة وفعالة وصارمة تطبق بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم وادوارهم حفاظا على المال العام ، بغية توظيفه لمشاريع التنمية التي تخدم الشعب .

٣- ضرور اضطلاع وسائل الاعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني بادوارها ولا سيما تلك التي تهتم بحقوق الانسان وتنمية المجتمع ، بغية ايصال اصواتهم الى الجهات الحكومية من جهة ، وقيامها بتقديم الاراء والحلول المناسبة والتي تسهم في انقاذ المجتمع من وضعه الماساوي من جهة اخرى .

خامساً : المصادر

- السيد نجم ، الثقافة تسبق الاقتصاد احيانا http://www.almoton.com.2000
- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٣٥ / ١٩٤١ مطبعة النعمان ، النجف، ١٩٧٦ .
- د. جورج، قرم ، التنمية المفقودة ، دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨١ .
- د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعياً ، ثقافياً ، سياساً اداريا ً ، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- د. رجاء حسين خطاب ، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، افاق عربية للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٥ .
- زياد عربية ابن علي ، الفساد اشكاله ، اسبابه ودوافعه واثاره ومكافحته ، بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة دمشق ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٥ .
- د. سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة ، المتطلبات ، الاستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٥ .
- د. علي خليفة الكواري ، التنمية للضياع ام ضياع لفرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٦ .
- د. علي عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مجموعة دلتا للنشر ط١، الكويت ، ١٩٩٤ .
- د. قيس النوري ، الانثروبولوجيا النفسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل والانجليز والاستقلال ، دار الموسوعات العربية ، بيروت ، ١٩٨٨.
- د. مجد الدين خيري خمش ، ازمة التنمية العربية ، دار مجدلاوي للنشر ط١، عمان ، ١٩٩٤ .
- د. مجيد عارف ، انثروبولوجيا التنمية الحضرية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، مطبعة الموصل ، ١٩٩٠.
- د. محمد جابر الانصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مركز الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- مجموعة باحثين ، الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لبيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- مجموعة باحثين ، العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، وقائع الندوة العلمية لبيت الحكمة للنشر ، ج ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- د. يوسف الصايغ ، التنمية المعصية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

الهوامش

[1] د. مجيد عارف ، انثروبولوجيا التنمية الحضرية ، وازرة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، مطبعة الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .

[2] د. علي خليفة الكواري ، تنمية للضياع ام ضياع لفرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦٠ .

[3] المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

[4] د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعيا ، ثقافيا ، سياسيا ، اداريا ، بشريا ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١-٥٥ .

[5] د. جورج قرم ، التنمية المفقودة ، دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٥٥-٥٦ .

[6] د. علي خليفة الكواري ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ .

[7] د. يوسف صايغ ، التنمية المعصية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٧ .

[8] د. محمد جابر الانصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مركز الوحدة العربية ، ط٣ بيروت ، ص ١٥٣ – ١٥٧ .

[9] كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل والانكليز والاستقلال ، دار الموسوعات العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٨ .

* ما تمثل بانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ الذي جاء كردة فعل على انتشال السلطة من قبل ياسين الهاشمي ثم انفراد بكر صدقي بالحكم الذي قاده الى القتل واعتبرت اول مرحلة للتصفيات السياسية يشهدها البلد .

[10] د. رجاء حسين الخطاب ، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي ، افاق عربية للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣١- ٢٣٢ .

[11] جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٣٥ – ١٩٤١ ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٧ .

* هو الصراع الدائر بين الاحزاب والحركات السياسية مثل الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث ، للاطلاع ينظر : طارق علي الربيعي ، الاحزاب السياسية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٥ .

** بدأها عبد الكريم قاسم في اسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ ثم التحولات الانقلابية التي قام بها رفاق الثورة من العسكر امثال عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩ ومن ثم ثورة ١٩٦٣ التي نجح عبد السلام عارف من الوصول الى السلطة بالتعاون مع البعثيين ثم الانقلاب عليهم ، وكانت نتيجة مقتله في حادث سقوط الطائرة الخاصة واستلام شقيقه للسلطة عبد الرحمن عارف حتى عام ١٩٦٨ ، ينظر : احمد فوزي ، ثورة رمضان ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص

[12] زياد عربية ابن علي : الفساد اشكاله ، اسبابه ودوافعه واثاره ومكافحته ، بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة دمشق ، العدد ١٦ ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١ .

[13] المصدر نفسه ، ص ١ .

[١٤] د. سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات الاستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٢٤ .

[١٥] نفس المصدر السابق ، ص ٦٦ – ٦٩ .

[١٦] مجموعة باحثين : الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية ، بيت الحكمة لبيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٥ – ٢٠٦ .

[١٧] د.مجد الدين خيري خمش : ازمة التنمية العربية ، دار مجدلاوي للنشر ، ط ١ ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٨٨ – ٩٥ .

[١٨] السيد نجم ، الثقافة تسبق الاقتصاد احيانا ، http://www.almoton.com.2000

[١٩] نظمت لمعلومات من خلال الاستماع الى (المخبرين) من اصحاب الرأي والخبرة الذين عاشوا تلك المرحلة .

[٢٠] مجموعة باحثين : العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، وقائع الندوة العلمية لبيت الحكمة للنشر ، ج ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٠ – ٢٢٣ .

[٢١] المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .

[٢٢] د. قيس النوري ، الانثروبولوجيا النفسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨٩ .

[٢٣] مجموعة باحثين ، العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

[٢٤] د. علي عيد راغب : مشكلات اجتماعية معاصرة ، مجموعة دلتا للنشر ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٣ – ١٨٤ .

[*] وهو ما يسمى بهدنة (موندروس) من اجل وقف اطلاق النار بين القوات المتحاربة ١٩١٤ – ١٩١٨ ، ينظر رياض الحمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ج ١ ، تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، د . ت

[٢٥] نظمت هذه المعلومات من خلال الاستماع الى (المخبرين) من اصحاب الرأي والخبرة الذين عاشوا تلك المرحلة .

[*] وهو ما يطلق عليه (التمرد الاشوري) وكان سببه هو الحصول على استقلالها ذاتي ضمن الدولة العراقية ، وقد قامت الحكومة بالقضاء عليه وبمساعدة بعض العشائر القريبة من منطقة النزاع في شمال الموصل من اهمها عشيرة شمر ، للاطلاع ينظر ، رياض ناجي الحيدري ، الاثوريون في العراق ، ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢١٧ – ٢٧٤ .

[٢٦] نظمت هذه المعلومات من خلال الاستماع الى الاخباريين الذين عاشوا تلك المرحلة .

[٢٧] د. يوسف صايغ : مصدر سابق ، ص ٣٧ – ٣٩ .

[٢٨] مجموعة باحثين : العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤–٢٢٥ .